ولذلك فإن الانتقال إلى ممارسات جديدة في تخطيط المدن لا يمكن أن يأتي، من التغييرات الفعالة أو القانونية وحدها، بل سيتطلب تمزقين على الأقل، إن لم يكن ثلاثة: ـ كسر جهاز القطاعية من الناحية الذرائعية من خلال إعادة تشكيل السلسلة المنطقية للخطط المتداخلة والهرمية للانتقال إلى سجل الإلزام ما تبقى للحظة ترتيب مفعول "الإعلان". ـ انهيار المفاهيم السلطوية للدولة (الديمقراطية، دون إمكانية عقوبة.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي